الأدوار المتغيرة للمؤسسة العسكرية في الثورات العربية

الكاتب الأستاذة: بنى بهولي

3-8-2012

تتشابه الدول العربية في مسألة العلاقات المتشابكة والمعقدة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية، إذ عرفت أغلب النظم السياسية العربية منذ altالاستقلال تدخلا لمؤسساتها العسكرية في العملية السياسية، نظراً لأن الكثير من هذه الدول قد قامت من خلال أدوار بارزة للجيوشأو من خلال انقلابات عسكرية.ولقد جاءت الثورات الشعبية التي شهدتها وتشهدها هذه الدول في المرحلة الحالية، والتي لعبت بعض الجيوش العربية دورا محوريا في إنجاحها من عدمه، جاءت لتؤكد الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في معادلات السياسة العربية وفي توجيه مساراتها. وهذا ما أثار الكثير من التساؤلات التي تتعلق أساسا بأسباب اختلاف الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية في الدول العربية إبان ثورات الربيع العربي، وكذا إمكانية تغير الدور التقليدي لتلك المؤسسات خلال المرحلة المقبلة، وتحولها إلى جيوش حارسة للعملية السياسية من دون التدخل في توجيه مساراتها.

لذا، فإن ضرورة القيام بعمل تحليلي يقوم على تفكيك الأسس التي انبنى عليها دور المؤسسة العسكرية في الثورات أو الحراكات العربية، والفروق التي تمظهرت في نزوع بعضها نحو خيارات لم تظهر في دول أخرى، وكذا استقراء دورها المستقبلي من حيث علاقتها بالمؤسسات المدنية، يدفعنا – في هذه المداخلة– إلى تناول أهم التوجهات التي حكمت أدوار الجيوش العربية منذ الاستقلال وحتى الآن من خلال وقائع ومراحل محددة وهي:

أولا: الجيوش العربية "المتدخلة" في مرحلة ما قبل الثورات العربية

ثانيا: أداء الجيوش العربية إبان الثورات

ثالثا: الدور المستقبلي للمؤسسة العسكرية في الدول العربية

أولا: الجيوش العربية "المتدخلة" في مرحلة ما قبل الثورات العربية

عرفت النظم العربية أشكال عدة لتدخل الجيش في السياسة، ففكرة الجيش المحايد أو غير المسيس هو مجرد مفهوم دستوري أكثر منها "حقيقة سياسية واقعة"، وعلى الرغم من أن القيادات العسكرية لم تحل مباشرة محل الرؤساء في

عدد من الدول إلا أن لها مصالحها التي تضغط من أجل مراعاتها.[1] وتتمثل الوسائل التي استخدمها العسكريون في الاستخدام المباشر للقوة المسلحة أو التهديد باستخدامها ضد النظام المدني القائم، فيما يعرف بالانقلابات العسكرية، إضافة إلى التدخل في الشأن العام بصور شتى تراوحت ما بين ممارسة الضغوط على النخب الحاكمة، وتقرير السياسات والتوجهات، وتغيير هياكل الدولة وهويتها...

وعليه فإن مايميز المرحلة السابقة للثورات العربية هو ظاهرتين أساسيتين: الأولى هي الانقلابات العسكرية[2]، والثانية هي تدخل الجيش في السياسة أو ما يسمى بالعسكريتارية (الظاهرة العسكرية)[3].

1- الانقلابات العسكرية في الدول العربية:

عرفت الدول العربية ظاهرة الانقلابات العسكرية بعيْد الاستقلال، حيث استهلها العراق بانقلاب بكر صدقي في عام 1936، ومن بعده اليمن في عام 1948 عبر محاولة عبد الله الوزير، ثم سوريا عام 1949 مع حسني الزعيم، سامي الحناوي وأديب الشيشكلي على التوالي، وفي مصر قام "الضباط الأحرار" بانقلاب عام 1952. ليبلغ إجمالي الانقلابات العسكرية التي شهدتها الدول العربية بين عامي 1936 و1970 فقط 41 انقلابا عسكريا.[4] سجّلت سوريا فيها الرقم القياسي من حيث عدد الانقلابات بتسعة انقلابات، تليها موريتانيا بستة انقلابات، ومن بعدها اليمن بخمسة انقلابات، ثم العراق والسودان اللذان سجّلا أربعة انقلابات لكل منهما، يتبعهما لبنان وجزر القمر بثلاثة انقلابات لكل منهما، أما مصر والصومال وليبيا والجزائر فقد شهدت كل منها انقلاباً واحداً خلال تلك الفترة.

وقد شكلت تلك الانقلابات العسكرية بمجموعها منعطفات تاريخية هامة في الحياة السياسية لبلدان المنطقة، خصوصاً وأن بعضاً من رموزها بقي في الحكم حتى مرحلة الثورات العربية الراهنة.[5]

2- الظاهرة العسكرية/العسكريتارية(Militarisme):

لدى الحديث عن الجيش في الدول العربية، فإن أوّل ما يتبادر إلى الأذهان هو تلك الظاهرة العسكرية التي بدت منأبرزالظواهر في العالم العربي، فغياب حدوث الانقلابات العسكرية لم يرافقه تراجع في سيطرة العسكريين على زمام الحكم في معظم الدول العربية، حيث يتربع على السلطة عسكريون أفرزتهم المؤسسة العسكرية نفسها، أو أغدقت عليهم بالتراضي رتبا عسكرية رفيعة، بالإضافة إلى الجمع بين منصب الرئاسة والقيادة العليا للقوات المسلحة. وحتى في الأنظمة الملكية التقليدية يتبوأ الملك أو أمير البلاد منصب القائد العام للقوات المسلحة أيضا.

وعلى هذا الأساس تبدو النظم العربية محكومة بنوعين من الملكية مهما تنوعت التسميّات: الملكية التقليدية للأسر الحاكمة والملكية العسكرية للأنظمة التي تطلق على نفسها غالبا لقب جمهورية.

ذلك أن الجيش في معظم الدول العربية يمثل العنصر الحاسم في ضمان استمرار الحكم و مهمته الرئيسية هي أمنية داخلية كرديف قوي للأجهزة الأمنية الداخلية الأخرى، لذا تزايدت الحالات التي يتم فيها الاعتماد على الجيش في مهمات الأمن الداخلي لدرجة أن طبيعة تدريبه واختيار ثكناته و تمركز تشكيلاته مرهون بالهواجس الأمنية الداخلية وليس لهواجس المخاطر الخارجية مع بعض الاستثناءات في الدول التي لا تزال تحسب حساب المواجهة مع إسرائيل.[6]

وهذا خلافا للدور المفترض أن يقوم به أو المنوط به دستوريا وهو " حماية الدولة من الاعتداء الخارجي والمحافظة على الحدود البرية والمياه الإقليمية والمجال الجوي للدولة. كما يتدخل الجيش أحياناً في حالة فشل أجهزة الأمن المدنية في السيطرة على الأوضاع الأمنية بداخل الدولة".[7]

إن عوامل انتشار الظاهرة العسكرية في الدول العربية لا ينبغي اختزالها في عامل بعينه، أو مجموعةمحددة من العوامل، الأمر الذي يعني أن هذه الظاهرة تستوجب النظر إليها في ضوء العوامل البيئية المحيطة بها، بكل ما تتسم به من تداخلات وتعقيدات.[8]

غير أن هناك اختلافا حول مدى تأثير كل واحد من هذه العوامل عند محاولة تفسير التدخلات العسكرية. فهنتغتون، Huntingtonمثلاً، يقول أن تدخل العسكر لا يحدث لأن المؤسسة العسكرية بطبيعتها تميل إلى هذا التدخل، ولكن لغياب أو ضعف، المؤسسات ذات الفاعلية في المجتمع.[9]

وهو الأمر الذي أكده ميلود شنوفي –البروفيسور في العلاقات الدولية بمعهد القوات الكندية بأوتاوا– حين عزا الدور التدخلي للجيش في المنطقة العربية أو ما يسميه هو "عسكرة السياسة وتسييس العسكر" إلى ضعف الطبقة السياسية، والعالم العربي عموما. مضيفا إلى ذلك أن الكفاح من أجل الاستقلال أضفى نوعا من الشرعية لهذه المؤسسات العسكرية التي تعتبر نفسها محررة لهذه البلدان من الاستعمار.[10]

بيد أن بعض الباحثين يرون أن العوامل السياسية هي التي تقرر سلوك القوات المسلحة، بغض النظر عن قوتها أو ضعفها، لذا، فإن تدخل العسكر، من حيث المبدأ، حاجة، وهي حاجة المجتمعات لقوى إنضباطية تساعدها فيما عجزت هي عنه، خصوصاً إذا ما ربطنا المجتمعات العربية في هذه الفترة بعميلة التحديث.[11]

فالعلاقة ما بين السلطة السياسية والمؤسّسة العسكرية في الدول العربية، ودول العالم الثالث عموما هي: سلطةسياسية تطلب من المؤسّسة العسكرية الولاء لها، ومؤسّسة عسكرية تنطلق من دورها فيحماية الدولة ونظامها.

وهذا على أساس أن السلطة السياسية قائمة على "القسر"، كما ذكر ووديز في مؤلفه "الجيوشوالسلطة"، فمن هو القادر على تحقيق صيغة القسر للدولة؟ لتطبيق صيغة القسر لا بدمنإستخدام القوات المسلّحة، ويصبح الجيش القوّة الوحيدة القادرة على تحقيق هذهالصيغة، وتصبح المؤسّسة العسكرية بالتالي مختلفة بطبيعتها وبدورها عن باقي مؤسساتالدولة، فتتميز عنها بالتنظيم الدقيق وامتلاك القوّة المتمثّلة في الأسلحة والمعدّات العسكرية الموضوعةفي تصرفها وفقاً للقوانين، والهيبة العالية الناتجة عن ذلك، هذا بالإضافة إلى توفيرالمال اللازم لتأمين التسلّح وتحقيق الأمن، وهو ما جعلها المؤسسة الوحيدة القادرة على توفير الظروف الموضوعية للمحافظة على النظام السياسي القائم أو زواله.[12]

إن العسكر في الدول العربية ، بالإضافة إلى امتلاكهم لأدوات القوة التي يحسنوناستخدامها ، يؤثرون في توجيه السياسة العامة داخلياً وخارجياً من خلال أشكال مختلفةمن التدخلات العسكرية التي قد تبدأ بالضغوط الهادفة إلى توجيه القرار السياسيوتنتهي بالاستيلاء المباشر على السلطة السياسية ، خاصة في المجتمعات التي تتسمبتشوه تكويناتها الاقتصادية – الاجتماعية وضعف أو عدم فاعلية مؤسساتها المدنية ، فيمقابل الجيش الأكثر تنظيماً وفاعلية.[13]

والصور المختلفة لتدخل العسكر يمكن أن تمثل مقياساً، كما يري س.ي.فاينر، يشمل ثلاثا من النظم العسكرية، يتم تصنيفها حسب قوة سيطرة العسكر على صنع القرار السياسي ومدى العلنية التي تمارس بها السيطرة.

– النوع الأول، ويشمل نظم مدنية تعتمد في بقائها واستمرارها على مساندة القوات المسلحة لها كمصدر للتأييد السياسي ومن أمثلة هذا النوع نذكر المغرب والأردن ويطلق عليها فاينر " Military Supportive Regimes" .

– النوع الثاني، ويشمل نظم مدنية أيضاً، ولكن قواتها المسلحة ذات نزعة انقلابية بمعنى أنها مستعدة للتدخل والإطاحة بالنظام المدني إذا اقتضت مصالحها ذلك خاصة وأن لها تجارب سابقة في التدخل، وكمثال على ذلك الجزائر، ويطلق فاينر على هذا النوع اسم " Intermittently Indirect Military Regimes" .

– النوع الثالث، يشمل تلك النظم المدنية التي وصلت إلى السلطة بفضل القوة العسكرية التي تساندها وتؤيدها، ويطلق عليها فاينر اسم " Indirect Military Regimes" .

– النوع الرابع، ويشمل الحكومات العسكرية الخالصة التي تقوم نتيجة استيلاء العسكريين على السلطة من خلال عمل عسكري انقلابي، وسيطرتهم على عملية صنع القرار الحكومي، ومن أمثلتها سوريا من عام (1949 – 1954) والسودان من عام (1958 – 1964) ويطلق عليها فاينر " Proper Military Regimes".[14]

ثانيًا: أداء الجيوش العربية إبان الثورات:

وقفت الجيوش العربية مواقف مختلفة من ثورات الربيع العربي، ويمكن أن نميز من حيث أداء الجيوش العربية إزاء الحراك الشعبي العربي بين ثلاثة مواقف، وهي:

أولا:الموقف المحايد، وهو الذي بدا مترددا بين الحياد السلبي والحياد الإيجابي، وأخيرا المتطور من الامتناع عن نصرة الحاكم إلى الضغط عليه حتى يخرج، وفي هذه الحالة يقع الجيش التونسي والجيش المصري.[15]

1- تونس: لعب الجيش التونسي دورا مفصليا في إنجاح الثورة ، حيث التزم الحياد إبان تحول الحالة الثورية إلى فعل ثوري، ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة. وفي اللحظات الأخيرة من عمر النظام، تحول موقف الجيش إلى الانحياز للانتفاضة، خاصة مع موقف قائد الجيش البري الجنرال رشيد بن عمار، الذي حاصرت دباباته قصر قرطاج، مما أجبر الرئيس زين العابدين بن علي على الفرار.

واستند هذا الموقف من جانب الجيش على ركائز شتى، أهمها: استياء الجيش من سياسة الإضعاف والتهميش المتعمدين له من قبل بن علي لمصلحة الأجهزة الأمنية الأخرى، التي كان يحتمي بها.

2- مصر: سلكت الأمور مسلكا مشابها لما حدث في تونس إلى حد كبير، وإن اختلفت كثيرا طبيعة الجيش المصري وتكوينه وعلاقته بالسياسة، خصوصا في ظل اتصال عسكر مصر بالسلطة السياسية منذ ثورة 1952. وكان واضحا للعيان منذ اندلاع الانتفاضة، وعقب استدعاء الجيش لملأ الفراغ الذي خلفه انسحاب الشرطة، أن الجيش وضع مسافة بينه وبين القيادة السياسية، وحرص على أن يتدخل في لحظة احتدام الأزمة لإقناع الرئيس مبارك بالتنحي لوقف تدهور الأوضاع. وبشكل عام، كان موقفه متوازنا طيلة الوقت، وإن مال في بعض الأحيان إلى الشارع ومطالبه.[16]

ثانيا:الموقف الثاني وهو النقيض والمتميز بالاندفاع إلى حماية النظام والدولة في وجه المطالبين بالتغيير، ومثال ذلك الجيش السوري.

ثالثا: الموقف الثالث للجيوش العربية، وهو الذي تميز بانقسام الجيش بين مؤيد للحركات الشعبية ، وبين المدافع عن الحاكم والمستمر بولائه المطلق له، وهو ما مثلته الحالتان الليبية واليمنية.[17]

وعلى هذا الأساس قسم تقرير صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط الدول العربية المتأثرة بالأحداث الثورية الحاصلة إلى ثلاثة مجموعات وهي دول الثورات السلمية (تونس ومصر)، والثانية دول الثورات غير السلمية (ليبيا

واليمن وسوريا)، والثالثة دول الإصلاح الذاتي (الأردن، الجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي)، وهي الدول التي تجاوبت مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير.[18]

ويرى بعض الباحثين أن تركيبة الجيش المؤسساتية وقوته وطبيعته في هذه المجتمعات هو ما أفرز أدوار مختلفة للمؤسسة العسكرية في الدول التي تعيش الثورات والانتفاضات.

ففي تونس ومصر حيث يتصف المجتمع والجيش بدرجة عالية من الانسجام الاجتماعي والحرفية أدركت قيادات الجيش أن بقاءها ليس مهددا حتى ولو زال النظام وبالتالي لم تكن لديهم مشكلة في التخلي عن النظام والوقوف مع ثورة الشعب .

أما في الدول العربية التي لم يكن الجيش فيها محترفا ومهنيا وحيث أجهزة الأمن التابعة للحاكم وعائلته فإن الثورات أدت إلى انقسام الجيش إلى فئتين ، فئة من أقرباء الحاكم ومؤيديه وقفت ضد الثورة ، أما بقية أفراد الجيش انضمت إلى المعارضة أو بقيت محايدة. كما هو الحال في ليبيا واليمن.[19]

ففي ليبيا مثلا، فإن غموضا واضحا يكتنف جيشها، بدءا من أدائه وتسليحه، مرورا بتشكيلاته، وانتهاء بتوجهاته وعقيدته العسكرية، بشكل كان له بالغ الأثر في بلورة موقفه المنقسم حيال ثورة الشعب الليبي ضد نظام العقيد القذافي.

ففيما يخص تسليحه وأداءه، ورغم أن ليبيا تعد إحدى أكثر الدول إنفاقا على التسلح في العالم، فإن أغلب الوحدات العسكرية بها تبدو ضعيفة التسليح والتدريب ومحدودة الخبرة، إلى الحد الذي قلص من قدراتها على الأداء العملياتي بشكل بدا واضحا في الإخفاقات المتتالية لتلك القوات، إبان قيامها بمهام وحملات عسكرية في عدد من الدول الإفريقية.[20]

وذلك راجع إلى تشكيل القذافي لقوات بديلة أخذت على عاتقها التركيزعلى الجوانب الأمنية المتعلقة بالمحافظة على النظام، بما فيها الدور الذي لعبته اللجان الثورية في الدفاع عن وحماية النظام. وهذا من خلال تفريغ محتوى المؤسسةالعسكرية وإنشاء جيش بديل تمثل في الكتائب الأمنية التي تعتبر ميليشيات عائلية بالدرجة الأولى. إضافة إلى اعتماد التجنيد في المؤسسة العسكرية، والمؤسسات الأمنية الأخرى على مصادر التجنيد التقليدية، كالقرابة، والولاء الأيديولوجي. وفي هذا الإطار يشير أحد التقارير الغربية إلى أن الرتبة في ليبيا لايمكنها أن تؤكد شيئا فيما يتعلق بتأثيرالشخص الذي يحملها، فثمة مظاهر أخرى للتأثير منها الانتماء القبلي، والولاء الثوري، وهي مظاهر انتشرت في السنوات الأخيرة كأسس للتجنيد في المناصب العسكرية . وركزت الدراسة على دورالقرابة في تولي تلك

المناصب منذ الثمانينيات من القرن الماضي فيما حددته الدراسة "بإعادة قبلنة المجتمع الليبي" أوإعادة القبلية للمجتمع الليبي"Retribalisation of Libyan society".[21]

ولقد انعكست كل هذه الملابسات مجتمعة على موقف الجيش الليبي من الثورة ضد العقيد القذافي، فلم يحسم الجيش موقفه بالانحياز إلي جانب الثوار، على غرار ما جرى في كل من تونس ومصر، كما لم يقف كلية في صف النظام، مثلما حدث في حالة البحرين، ومن ثم اتسم موقفه بشيء من الانقسام ما بين الولاء للقذافي أو الانحياز إلى ثورة الشعب.[22]

وتبرز في حالة اليمن ظاهرة تعيين قيادات عسكرية وأمنية على أساس عائلي لضمان الولاء الشّخصي للرّئيس، وأبرز هذه القيادات أحمد علي عبدالله صالح "ابن الرئيس"، وهو قائد الحرس الجمهوري والقوّات الخاصّة، وخالد علي عبدالله صالح "ابن الرئيس" وقائد القوّات الجبلية "المدرّعة، ويحيى محمد عبدالله صالح "ابن أخ الرّئيس" رئيس أركان الأمن المركزي، وطارق محمد عبدالله صالح "ابن أخ الرئيس" وقائد الحرس الخاصّ، وعمار محمد عبدالله صالح الأحمر "ابن أخ الرّئيس" ومسؤول جهاز الأمن القومي. ومحمد صالح عبد الله الأحمر "أخ غير شقيق للرّئيس" وقائد القوّات الجوّية.[23] وعمل علي عبد الله صالح على تجهيز المؤسسات الأمنية التي يقودها أقرباؤه تجهيزا أفضل من تجهيزات فصائل الجيش والمؤسسات الأخرى، حيث تمّت تقوية الحرس الجمهوري الذي يرأسه نجله أحمد، فقد تخصّصت هذه القوّة في مكافحة الإرهاب في اليمن، واستأثرت بغالبيّة المساعدات المالية الأميركية، التي نمت من 5 ملايين دولار في العام 2006 إلى 155 مليون دولار في العام 2010.[24]

وهذا الأمر كان السبب وراء انقسام الجيش في اليمن، حيث كان فرصة مواتية لقادة الجيش المنشق ليفرغوا عبرها دوافع وأسباب شخصية، منها الرد على محاولة النظام استبعاد قائد الفرقة الأولى مدرع علي محسن الأحمر وإقصائه إلى حد محاولة التخلص منه عبر زجه في حروب الحوثيين ومحاولة اغتياله بإعطاء إحداثيات مقره للطائرات السعودية كأحد أهدافها خلال حرب اليمن والسعودية على الحوثيين بحسب وثائق وكيليكس.[25]

أما في الدول التي تحكمها أقلية طائفية أو عائلية تسيطر على القيادات الهامة في الجيش والأمن كسوريا والبحرين والأردن ، فإن الجيش ظل حتى الآن على الأقل مواليا للحاكم ضد غالبية المجتمع وتحركاته لأن القناعة لدى هذه الجيوش خاصة الجيش السوري هي أن سقوط النظام يعني تغيير قيادات هذا الجيش.[26]

فالنظام السوري منذ حافظ الأسد عمل على إضعاف الحكم المدني وربط توازن نظام الحكم بمجموعة من الفرق العسكرية والأجهزة الأمنية التي تغلغلت في أجهزة الدولة، وسيطرت على الحياة العامة، وقد تغلب في هذه الأجهزة العنصر العلوي، حيث تقدر المصادر أن نسبة العلويين في الجيش السوري تصل إلى حوالي 80% أما 20% الباقية فهي مقسومة بين سائر طوائف المجتمع الأخرى.[27]

أما بعض الباحثين فقد أوعزوا سبب اختلاف الجيوش في التعامل مع الثورات إلى علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى.

وفقا لهؤلاء، لا يمكن فهم موقف الجيش في مصر وتونس من الانتفاضة دون أخذ البعد الدولي بعينالاعتبار. فمعروف أن للجيش المصري علاقات قوية معمراكز القرار السياسي والعسكري في الولايات المتحدة خصوصا بحكم المساعدات العسكريةالسنوية التي يتلقاها من هذه الدولة. والدورات العسكرية التي يذهب لها ضباط الجيشوبالأخص كباره إلى هذا البلد. وهذه الحالة يمكن أن تنطبق على الجيش التونسي بالأخصفي علاقاته مع فرنسا. لذلك من الأرجح أن موقف الجيش الحيادي أرادته الدول الغربيةأيضا كي تكون يده نظيفة من قمع الانتفاضة ومن ثم يمكن أن يعول عليه كقوة منظمةللسيطرة على الأوضاع خوفا من انهيارها بالأخص في مصر وما تتمتع به من موقعإستراتيجي في مجاورتها لإسرائيل والخوف على أمنها. في حين أن هذا الحياد لم يحدث فيانتفاضات اليمن وليبيا بل حدث انقسام في صفوف الجيش حيث مالت بعض الوحدات العسكريةللانتفاضة وأخرى للنظام. وإضافة إلى العوامل القبلية في حالة اليمن وليبيا والطائفية في حالة سورياالتي حكمت موقف الجيش من الانتفاضة فيمكن أن يكون غياب أو ضعف علاقة الجيشبالمؤسسات الغربية عاملا ساهم في هذا الموقف الذي أخر انتصار الانتفاضات في هذهالبلدان.[28]

ثالثًا: الدور المستقبلي للمؤسسة العسكرية في الدول العربية:

يرى بعض الباحثين أن دور الجيش في الأنظمة العربية سوف يشهد تراجعا وسيتم تركيز مهامه على حماية المنشآت الحيوية وضمان الاستقرار الأمني الداخلي، وإعادة بنائه على أسس مهنية بعيدة عن أسلوب القمع الذي كان سائداً في الماضي، كما سيتم التركيز على تعزيز دور قوى الأمن الداخلي من شرطة ومخابرات؛ سواء في البلدان التي شهدت ثورات "ربيع عربي" أو تلك التي لم تطلها بعد، بالإضافة الى التركيز على رفع كفاءتها في مجال التكنولوجيا الالكترونية وشبكات الانترنت. مستدلين في ذلك بأن الإصلاحات الاقتصادية التي ستقوم بها الأنظمة العربية ستنعكس بصورة أو بأخرى على حالة الجيوش العربية حيث من المتوقع أن تنخفض المخصصات السنوية التي توجه من أجل الإنفاق العسكري وشراء المزيد من العتاد العسكري، وتخصيص جزء كبير من تلك الموازنة لخلق فرص عمل للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم، ورفع مستوى أجورهم.

وفي هذا يرى الدكتور مصطفى العاني الخبير العسكري والاستراتيجي في مركز الخليج للأبحاث والدراسات أنه ولأول مرة سيطرأ تغيير على نمط العلاقة القائمة بين الحاكم العربي الجديد القادم بعد ثورة "الربيع العربي" والجيش؛ إذ كان الحاكم العربي على مدى السنوات الماضية إما قادم من مؤسسة الجيش أو المخابرات، وينصب نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة بينما سيفرز "الربيع العربي" وانتخاباته الديمقراطية حكاما مدنيين ليسو ذوي خلفيات عسكرية،

وبالتالي لن يكون الحاكم الجديد ذي سطوة على الجيش، ولن يكون الجيش داعما له بما يتعارض والدستور والقانون كما كان عليه الحال سابقا ، كما ولن يكون القائد الاعلى للقوات المسلحة.[29]

وعلى كلٍّ، فإن الجيش يلعب أدوارا أساسية في كل البلدان العربية لكن حسب تجربة كل بلد، فقد يساعد هذا الجيش على المرور إلى مرحلة انتقالية، قد تصل حتى إلى الديمقراطية، كما أن التجربة من الممكن أن تؤدي إلى انزلاقات خطيرة في البلد.

1– الدور المحتمل للمؤسسة العسكرية في تونس: إن استقراء الدور المستقبلي للجيش التونسي يحتّم علينا أن نفهم أولاً موقعه قبل الثورة وكيف تعامل معها. هذه المؤسسة التي قام بورقيبة بتقييد قدراتها ليعطي للحرس الوطني صلاحية مراقبتها في عام 1968، خالقاً بذلك العداوة بين هذين الجهازين، وذلك بعد محاولة الانقلاب العسكري لعام 1962 (بقيادة الضابط لزهر الشرايطي). كما واصل زين العابدين بن علي سياسات بورقيبة. وفي عهده وقعت أيضاً أحداث 1991 التي اتُّهِمَت فيها مجموعة من الضباط بالإعداد لانقلاب عسكري، وتواصلت عمليات تهميش الجيش، فتم الحدّ من ميزانية وزارة الدفاع، وعطّلت ترقيات الضباط، وفُرِض التقاعد الإجباري على العديد من الضباط، كما حُدِّد الدور العسكري للجيش في مجالات الدفاع عن الوطن والتنمية ومواجهة الكوارث الطبيعية وحفظ السلام العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة.[30]

لكن الدور الحاسم للجيش التونسي في ثورة جانفي 2011 طرح العديد من التساؤلات حول الدور المرتقب له في المرحلة المقبلة. ففيما يرجح البعض سيناريو تفعيل الدور السياسي والأمني لمؤسسة الجيش الوطني في تونس ما بعد بن علي، على أساس ترقية الجنرال رشيد عمار وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة مع الاحتفاظ بمنصب قائد عام لقوات البر .

استبعد العديد من الخبراء القانونيين والدستوريين بينهم الأساتذة: (هيكل محفوظ . أستاذ القانون العام في الجامعة التونسية . ، والعربي عزوز . نائب رئيس منتدى ابن رشد المغاربي للدراسات بتونس . ، والبروفسور عبد السلام مغراوي . أستاذ العلوم السياسية في جامعة ديكه الأمريكية . ،..) استبعدوا هذا السيناريو لأسباب كثيرة من أهمها ما تميزت به تونس عربياً وإقليمياً من «حياد تام للمؤسسة العسكرية ويقظة ووعي المجتمع المدني الذي كرستها الحركة السياسية التونسية المدعومة بانتفاضة عارمة ثم بثورة شعبية غير مسبوقة في العالم العربي». ويعتبر كثير من الخبراء القانونيين والدستوريين في تونس من بينهم الخبير القانوني الصادق بلعيد وقيس سعيد نائب رئيس الجمعية التونسية للقانون الدستوري أن «الجيش يحظى بتقدير كبير من قبل التونسيين وله فضل كبير في إعادة الأمن للبلاد وتأمين عملية الانتقال السياسي لكن المؤسسة العسكرية تلتزم إلى حد الآن باحترام دستور البلاد الذي يمنع على الجيش التدخل في السياسة مباشرة، وهي وفية لتقاليدها في الحياد إزاء العملية السياسية.

كما أن المؤسسة العسكرية في تونس، وعلى خلاف المؤسسة العسكرية في مصر، لم تأخذ الحكم مباشرة بعد رحيل بن علي، بل ساعدت القوى السياسية والنقابية والمدنية بتحريك الساحة السياسية والانتقال تدريجبيا نحو نظام سياسي جديد.[31]

2- الدور المحتمل للمؤسسة العسكرية في مصر:

ليس ثمة شك في أن الثورة المصرية ولدت فرصة هائلة لمصر وشعبها، وطرحت تحدياً لا يقل حجماً، من حيث دور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالدولة ونظام الحكم. ولكن، ولأن الثورة في مرحلتها الأولى انتهت بتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الحكم، وتحمل مسؤولية قيادة المرحلة الانتقالية، فإن الثورة تطرح تحدياً لا ينبغي إغفاله بأي حال من الأحوال، تحدي عودة الجيش إلى السيطرة على الدولة بطريقة أشبه بما كانت عليه أوضاع الجمهورية المصرية منذ 1952 وحتى بدأ مبارك محاولة توريث الحكم لابنه قبل عشرة أعوام.[32]

غير أنه من المؤكد أن أي ترتيبات في عهد ما بعد مبارك سيكون الجيش مكونا أساسيا فيها. ويعول الكثيرون على أن يلعب الجيش دور الضامن للانتقال الآمن إلى حكم ديمقراطي. ويبقى السؤال عن مدى استعداد الجيش للقبول بحكم ديمقراطي يقلص دور العسكر في السياسة ويعيد التوازن للعلاقة بين المدني والعسكري في مؤسسات الدولة، وما إذا كانت بعض قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحالية لديها طموحات رئاسية.[33]

يرى بعض المحللين أن الثورة في مصر لا تعدو أن تكون ثورة ضد السلطة كما حدث في أميركا الجنوبية حين تمكنت الثورات من تغيير بعض الحكام المستبدين دون أن يصاحب ذلك إحداث تغييرات أساسية في أنظمة الحكومة أو البنية الاجتماعية للدولة، فالمجلس العسكري بعد توليه لمقاليد الحكم في 11فبراير 2011 جعل نفسه البديل عن الشرعية الشعبية، وهنا يبرز مدى توغل المؤسسة وقوتها في المحافظة على النظام القائم وإجراء عمليات إصلاحية هيكلية من خلال عمليات ترميمية من داخل النظام ذاته دون إجراء تغيير كلي يضعف من مكانتها ومركزيتها داخل النظام.[34] فنوايا الجيش مازالت غير واضحة أو محددة . وبهذا الصدد يقول مدير معهد الدراسات في " بروكينجز " إن الجيش طرف قوي للغاية في الاقتصاد المصري وعلى الأغلب أنه لن يكون صاحب مصلحة في حدوث تغييرات جذرية تهدد دوره هو ذاته داخل المجتمع "[35].

فالجيش في مصر قوة كبيرة تتحكم بجزء كبير من الاقتصاد، حيث يملك مصانع ومؤسسات وتعاونيات وأجهزة لا تخضع للرقابة أو للمساءلة.[36] كما أن رئيس المجلس العسكري المشير محمد طنطاوي يعد أحد الرجال المقربين للرئيس السابق مبارك والمخلصين له . وفي إحدى الوثائق التي نشرتها " ويكيليكس " جاء ذكر المشير بصفته " تابعا أمينا " لمبارك . وكان الرئيس مبارك يعتزم أن يقف وراء طنطاوي ليكون أحد المرشحين لرئاسة مصر حتى قرر الرئيس عام 2000 أن يقدم دعمه لترشيح إبنه جمال لمنصب الرئيس .

ومن المؤكد أيضا أن العسكريين لن يسمحوا للإسلاميين بالصعود إلى قمة الحكم ، وهو الأمر الذي توافقهم عليه أمريكا التي سيتحتم على العسكريين المصريين تنسيق خطواتهم معها ، خاصة أن الجيش المصري يتلقى مساعدات أمريكية بنحو 3 ، 1 مليار دولار سنويا . وبهذا الصدد فقد صرح مصدر مسؤول مقرب من الخارجية الأمريكية بقوله: " إن مهمتنا هي ألا نسمح بوصول المتطرفين إلي الحكم ، وعلينا أن نمهد الطريق لديمقراطية تتوفر في ظلها مختلف الخيارات أمام المواطن المصري ".[37]

3- الدور المحتمل للمؤسسة العسكرية في ليبيا:

لقد أوضح رئيس أركان الجيش الليبي، اللواء الركن يوسف أحمد المنقوش، أن هناك خطة لبناء جيش ليبي جديد، تهدف لاستيعاب 25 ألفا من الثوار، مشدداً على أن لا دور سياسي للجيش الجديد.[38]

ومع ذلك، فإن التفكير في المستقبل السياسي لليبيا يثير إشكاليات وتحديات لا تتعلق فقط بكون ليبيا ما تزال تعيش حالة ما بعد الحرب والتي تتفاعل فيها قوى مختلفة الطبيعة والتوجهات وتلعب فيها القوى الأجنبية دورا مؤثرا وحاسما لدرجة واضحة. بل تتعلق أيضا بأن ليبيا اليوم لا تتوفر على سلطة فاعلة في أي جزء منها مثلما لا تتوفر على خبرة سياسية تساعد على استطلاع مستقبل البلاد من خلال قراءة مضامين توجهات القوى الفاعلة وخارطتها السياسية والاجتماعية.[39]

فسقوط النظام طرح مشكل غياب أجهزة الدولة كاملة مثلما طرح، قضايا القبيلة، والسلاح المنتشر في كل مكان والمتداول بين مختلف الحساسيات الإيديولوجية (مظاهر العسكرة خارج مؤسسة الجيش الوطني)، والزعامات.

خـــاتمـــــــة

أبرز الربيع العربي دورا جديدا لقوى جماهيرية لم تكن فاعلة حتى الأمس القريب، وهو ما عكس تفجر السياسة على المستوى الشعبي. ولكن بغض النظر عن حجم الاحتجاجات الشعبية السلمية وتأثيرها في رحيل الحكام، يبقى موقف الجيوش العربية حاسما من الأنظمة السياسية العربية التي ترتكز كلها على المؤسسة العسكرية للبقاء في الحكم.

حيث لعبت الجيوش أدوارا أساسية في كل البلدان التي عاشت أوتعيش الثورات، فوقفت مواقف مختلفة من هذه الثورات تراوحت بين الانحياز لقوى التغيير والتحيز للنظام الحاكم، واختلف حجم التدخل في كل منها باختلاف الحالة والدور والمكانة التي كان يلعبها الجيش قبل الثورة نفسها.

وبما أن الانتفاضات حتى التي نجحت في إسقاط قيادات الأنظمة السياسية العربية لا تزال في طور الحدث غير المكتمل المتمثل في بناء أسس دولة مدنية ديمقراطية. إذن تبقى الإجابة عن سؤال "ما هو الموقع الذي يمكن للمؤسسة العسكرية أن تتخذه من الحياة السياسية" عملية مستمرة ومفتوحة ولا تكتمل لحظتها إلا بتعمق مسيرة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تصب في ذات الهدف.

الهوامش

1- علي الدين هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. مركز دراسات الوحدة العربية. ص 144.

2- "الانقلاب هو عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم، وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا" انظر:

عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء الأول. بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر. ص 372.

3- "الظاهرة العسكرية أو العسكريتارية "هي نزعة واتجاه يهدفان إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة وفرض نظامها الصارم على الحياة المدنية وتقوى هذه النزعة عندما تعجز المؤسسات الدستورية والهيئات السياسية عن مواجهة التحديات المطروحة". انظر:

عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء الرابع. بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر. ص 108.

4- بشير عبد الفتاح، الأدوار المتغيرة" للجيوش في مرحلة الثورات العربية: http://www.siyassa.org.eg/

1- نبيل خليل، كتاب "ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة" تمهيد:

http://www.nabilkhalil.org/putches007.html

2- منذر سليمان وآخرون، وجهة نظر حول الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. في كتاب:أحمد ولد داده وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002. ص 85.

3- جيش: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%8A%D8%B4

1- محسن خصروف، الظاهرة العسكرية في الوطن العربي:http://www.felixnews.com/news-1087.html

2- حسن علي الساعوري، العسكر والحكم المدني: تجارب تاريخية: http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=91

3- إبعاد السياسة عن الجيش وإبعاد الجيش عن السياسة: http://www.djazairnews.info/on-the-cover/122-on-the-cover/29325-2011-10-01-21-19-13.html

- الدور الاجتماعي للجيش في دول العالم الثالث، مرجع سابق.[11]

-الدور الاجتماعي للجيش في دول العالم الثالث، نفس المرجع.[12]

- محسن خصروف، الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، مرجع سابق.[13]

2- فتحي سيد فرج، الحكومات العسكرية في العالم العربي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169709

1- مهند مبيضين، الجيوش العربية والثورات: http://www.addustour.com/PrintTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2012%5C02%5COpinionAndNotes_issue1589_day23_id394341.htm

2- هاشم نعمة، القوى الاجتماعية الفاعلة في الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية 3-3: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298303

1– مهند مبيضين، الجيوش العربية والثورات، مرجع سابق.

2– أحمد أبو دقة، الثورات العربية .. ومعادلة النجاح والفشل:http://ar.islamway.com/article/9179

3– يوسف خليفة اليوسف، لماذا لم تتوقع دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي ؟:

http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=1885

1– بشير عبد الفتاح، "الأدوار المتغيرة" للجيوش في مرحلة الثورات العربية:

/http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

2– آمال العبيدي، الأمنالوطنيفيليبيا: تحدياتالمرحلةالانتقالية (ورقةمقدمةلمؤتمرليبيامنالثورةإلىالدولة: تحدياتالمرحلةالانتقالية، المركز الليبي للدراسات والبحوث، 8–7 يناير 2012–الدوحة):

http://lcsr-libya.org/ar/114-2012-01-07-22-00-32/289-2012-01-07-22-27-05

3– بشير عبد الفتاح، "الأدوار المتغيرة" للجيوش في مرحلة الثورات العربية، مرجع سابق.

1 – الجيش والثورة الشعبية في اليمن:

http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/2fbc8061-7206-4f8b-af70-896c8142d620

2– أحمد علي الأحصب، ما الّذي يجعل الأمر مختلفًا في "ربيع" اليمن؟ :

http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=ac70bfc5-310c-42ff-87ff-9522da18c008

3– يوسف خليفة اليوسف، لماذا لم تتوقع دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي ؟، مرجع سابق.

– بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا (1918–2000): دراسة نقدية، ط 1. دار الجابية، 2008. ص 495.[27]

1– هاشم نعمة، القوى الاجتماعية الفاعلة في الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية 3–3، مرجع سابق.

2- محمد نجيب، تأثير "الربيع العربي" على الجيوش وقوى الامن الداخلي، مهاماً وتسليحا: http://sdarabia.com/preview_news.php?id=25147&cat=9

1- بدرة قعلول "الجيش سيعود إلى ثكنه": دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية:

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=45909

1- توفيق المديني، تحديات المرحلة الانتقالية فيتونس:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/114/tmadini.htm

2- بشير موسى نافع، تركيا ومصر: المؤسسة العسكرية ومستقبل الثورة:

3- تأثير "الربيع العربي" على الجيوش وقوى الأمن الداخلي، مهاماً وتسليحا:

http://sdarabia.com/preview_news.php?id=25147&cat=9

4- تقادم الخطيب، المؤسسة العسكرية والمسار الديمقراطي:

http://www.shorouknews.com/menbar/view.aspx?cdate=12022012&id=bf4eb949-d58c-48d1-91b4-39e9edf3b6d1

5- أحمد الخميسي، الروس يكتبون : عن الجيش والثورة

المصرية:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247161

1- شفيق الغبرا، صراع مصر مع الحكم العسكري:

http://www.alwasatnews.com/3431/news/read/625126/1.html

2- أحمد الخميسي، الروس يكتبون : عن الجيش والثورة المصرية، مرجع سابق.

3- أشرف كمال، رئيس الأركان الليبي يدعو لرفع بلاده من الفصل السابع لتسليح الجيش:

http://www.libyaalmostakbal.net/news/clicked/20789

4- يوسف محمد الصواني، التحول الديمقراطي في ليبيا: تحليل التحديات السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد القذافي(ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، المركز الليبي للدراسات والبحوث، 7-8 يناير 2012-الدوحة).

المصدر : http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=62:-r-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10